تحليل المخاطرة الائتمانية واثرها في تعزيز الكفاءة المصرفية

دراسة تطبيقية لمصرف بغداد التجاري الاهلي للمدة من (2010-2019)

Analyzing credit risk and its impact on enhancing banking efficiency

م.د. هدير خيون عاشور
Hadeer Khaion Ashur
hadeer.khaion@uokerbala.edu.iq

زهراء عامر حمزة
Zahraa A'amer Hamza
zahraa2amear@gmail.com

كلية الإدارة والإقتصاد _ جامعة كربلاء
Economics and Administration College – Karbala University

المستخلص

سعى البحث الى تحديد اثر المخاطرة الائتمانية كمتغير مستقل في تعزيز الكفاءة المصرفية كمتغير معتمد ، وقد اجري البحث في قطاع المصارف في سوق العراق للأوراق المالية وشملت عينة البحث مصرف بغداد التجاري الاهلي للمدة من(2010-2019). وتم قياس متغيرات الدراسة باعتماد المؤشرات المالية الملائمة لهذا الغرض . وانطلق البحث من مشكلة مفادها ما يواجه المصرف من تحديات داخلية وخارجية والتي تعكس بظلالها على مستوى ادائه وكفاءته المصرفية ، وهدف البحث الى معرفة مدى تبني المصرف المبحوث لأساليب المخاطرة الائتمانية وتوظيفها في تعزيز كفاءته المصرفية . وتجري صياغة فرضيات رئيسة اختيرت بوسائل احصائية وتطبيق البرنامج الاحصائي (SPSS) . وتوصل البحث الى جملة من الاستنتاجات اهمها أنَّ للمخاطرة الائتمانية تأثيرا واضحا في تعزيز الكفاءة المصرفية للمصرف المبحوث .واختتم البحث بمجوعة من التوصيات اهمها ضرورة الاهتمام بقسم ادارة المخاطرة وتوفير قاعدة بيانات رصينة عن مختلف الزبائن المتعاملين مع المصرف وتحديثها باستمرار والتأكد من صحة المعلومات التي يقدمها الزبون .

Abstract

The research sought to determine the effect of credit risk as an independent variable in enhancing banking efficiency as an approved variable. The research was conducted in the banking sector in the Iraq Stock Exchange and the research sample included Baghdad National Commercial Bank for the period from (2010-2019). The study variables were measured by adopting appropriate financial indicators for this purpose. The research started with the problem of the internal and external challenges the bank faces, which reflect its shadows on the level of its performance and banking efficiency, and the aim of the research is to find out the extent of the researched bank's adoption of credit risk methods and employing them in enhancing its banking efficiency. Main hypotheses were formulated that were tested by statistical means and the statistical program (SPSS) was applied. The research reached a set of conclusions, the most important of which is that credit risk has a clear effect on enhancing the banking efficiency of the researched bank. The research concluded with a set of recommendations, the most important of which is the need to pay attention to the risk management department, to provide a solid database on the various customers dealing with the bank and to update it continuously, and to ensure the correctness of the information provided by the customer.

المقدمة:

تعمل المصارف التجارية في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة ، ولكون المصارف التجارية تعد من اهم المؤسسات المالية العاملة بالاقتصاد في أي بلد ، لذا يجب دراسة بعض المتغيرات الرئيسة التي تهم عمل المصارف لضمان نجاحها واستمرارها الا وهي المخاطرة الائتمانية لكونها أكثر أنواع المخاطر شيوعا بين المصارف واكثرها تأثيرا الأمر الذي يفرض على المصارف إعطاءها قدرا أكبر من الأهمية ، وهي التي تحدث نتيجة عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته التعاقدية اتجاه المصرف ، وقد يترتب عليها خسائر كبيرة قد تؤدي إلى إفلاس المصرف . لذا يتطلب دراستها بشكل دقيق وتحليلها والتنبؤ بها مستقبلا وقياسها وضمان الرقابة الكافية وتفعيل دور المراقبين للحد من اثارها ، وعليه تعزيز كفاءته المصرفية والتي تعد من المؤشرات الدالة على نجاحه واستمراره .

المبحث الاول/ منهجية البحث

اولا : مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في تحديد اهم انواع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف واكثرها حساسية الا وهي المخاطرة الائتمانية لأنها ترتبط بحالة عدم التأكد من قدرة المقترض عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية ، وقد يترتب عليها خسائر كبيرة قد تؤدي إلى إفلاس المصرف والتي تعكس بظلالها على مستوى ادائه وكفاءته المصرفية ، ولان هذه المخاطرة تهدد مستقبل المصرف خصوصا فيما يتعلق بسمعته ومستوى ثقته امام زبائنه وهذا يعد بحد ذاته يشكل تحديا كبيرا يوجهه المصرف. ويمكن صياغة المشكلة عبر التساؤلات الاتية:

1- ما مستوى المخاطرة الائتمانية التي يتعرض لها المصرف ؟
2- هل يعمل المصرف على تحليل المخاطرة الائتمانية لمعرفة مدى تأثيرها على الكفاءة المصرفية ؟
3- هل تؤثر مؤشرات المخاطر الائتمانية على الكفاءة المصرفية ؟

ثانيا : اهمية البحث : تأتي أهمية البحث في ضوء الدور الذي يلعبه المصرف في كيفية التحكم بالمخاطرة الائتمانية إذ يعد الائتمان المصرفي من أكبر الأنشطة المصرفية وأهمها عبر القروض التي يمنحها للآخرين فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويقضي على البطالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني، وهذا يدل على زيادة كفاءته المصرفية في إدارة أموال المستثمرين مما يؤدي إلى زيادة قدرته التنافسية وتحقيق مبدأ الاستمرارية عبر توظيف ما تمتلكه من موارد ذاتية وخارجية على شكل ائتمان مصرفي يدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية وانعكاسه على تحقيق النمو الاقتصادي للبلد.

ثالثا: اهداف البحث: تتمثّل أهداف البحث بالاتي :

1- معرفة مدى تبني المصرف المبحوث لأساليب المخاطرة الائتمانية وتوظيفها في تعزيز كفاءته المصرفية .
2- تحليل وقياس كلا من مؤشرات المخاطرة الائتمانية والكفاءة المصرفية.
3- قياس أثر المخاطرة الائتمانية في تعزيز الكفاءة المصرفية للمصرف عبر استخدام برنامج SPSS .

رابعا: *فرضيات البحث:*-الفرضية الرئيسة : **(** لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات المخاطرة الائتمانية في تعزيز الكفاءة المصرفية**)**.

- **فرضية العدم (H_0)**: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات المخاطرة الائتمانية في تعزيز الكفاءة المصرفية.
- **فرضية الوجود (H_1)**: يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات المخاطرة الائتمانية في تعزيز الكفاءة المصرفية.

الدراسات السابقة :

1- دراسة (سعيد، سعيد,2016) بعنوان "المخاطرة الائتمانية وانعكاسها على الربحية" : هدفت الدراسة الى الى قياس المخاطرة الائتمانية في مصارف عينة البحث ومدى امكانية مواجهتها لتقليل من تبعاتها على مستقبل المصرف وكذلك هدفت

الى بيان اثر مؤشرات المخاطرة الائتمانية التي تتعرض لها المصارف على ربحيتها ,طبقت الدراسة على مصرفي Barclays HSBC, في بريطانيا. اعتمدت الدراسة على الكشوفات المالية الخاصة بالمصرفين ، والمتمثلة بكشف الميزانية العمومية وكشف الدخل في التحليل ، وقد لخصت الدراسة الى أنَّ مصرف**Barclays** كان الاكثر خطورة من مصرف**HSBC** في مؤشرين من مؤشرات المخاطرة والمتمثلة بالقروض المتعثرة قياسا بأجمالي القروض وراس ماله الممتلك مما يعطي صورة على كبر مقدار قروضه المتعثرة كنسبة من القروض الممنوحة من قبله، وفي الوقت نفسه استخدامه لراس ماله في تغطية الخسائر الناجمة. أي أن الستراتيجية التي يتبعها جعلت قروضه معرضه الى عدم السداد في الوقت المحدد لها .

2- **دراسة(Saeed&Zahid,2016)بعنوان: "تأثير مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية** "هدفت الدراسة الى تحليل تأثير مخاطرة الائتمان على ربحية خمسة بنوك تجارية كبيرة في الولايات المتحدة للفترة(2007-2017) وجرى ذلك باستخدام المؤشرات المالية لقياس المخاطر الائتمانية والربحية. وقد اوضحت النتائج أن مؤشرات المخاطرة الائتمانية ذات علاقة ايجابيه بربحية المصارف ، وهذا يدل على أنه حتى في ازمة الائتمان عام 2008 فان المصارف في الولايات المتحدة تتحمل مخاطرة الائتمان وتحصل على فوائد من اسعار الفائدة والرسوم والعمولات وغيرها . وبينت النتائج أنّ حجم المصرف والرافعة المالية والنمو كانت مترابطة بشكل ايجابي مع بعضها .

3- **دراسة (اليساري,2020) بعنوان "تقويم كفاءة القطاع المصرفي وتأثيره في تنشيط سوق الاوراق المالية**" تهدف الدراسة الى قياس كفاءة المصارف العراقية التجارية الخاصة باستخدام اسلوب مغلف البيانات عينة الدراسة، وكذلك تهدف الى مقارنة اداء المصارف اعتمادا على كفاءتها ، والتعرف على بعض الاليات الكفيلة برفع كفاءة النظام المصرفي. تمثلت الدراسة بعشرة مصارف تجارية عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، اوضحت النتائج الى وجود تذبذب في قدرة المصارف عينة الدراسة على استقطاب الاموال بشكل ودائع ، وهذا يعود الى عدم تساوي كفاءة المصارف عند أدائها لعملها.

4- **دراسة(Sunmantyo& Nur Aziz,2017) بعنوان " تحليل كفاءة المصارف وعائد الاسهم في بورصة اندونيسيا**" هدفت الدراسة الى استكشاف العلاقة بين الكفاءة الفنية والربحية في الصناعة المصرفية للقطاع العام ، وذلك باستخدام تحليل مغلف البيانات (IDX) لقياس الكفاءة المصرفية . وجرى اجراء اختبار الانحدار باستخدام نماذج الاثر الثابت , شملت الدراسة(25)مصرفا مدرج في السوق المالي الاندونيسي (IDX)خلال المدة (2016)-2009,**وتوصلت الدراسة الى** أن كفاءة المصارف الإندونيسية لا تؤثر على عائد السهم .

المبحث الثاني / الاطار المفاهيمي

المطلب الاول / المخاطرة الائتمانية

أولا: مفهوم المخاطرة الائتمانية يمكن التعرف على ماهيه المخاطرة الائتمانية وكما يأتي:

جدول رقم (1) تعاريف المخاطرة الائتمانية

ت	اسم الباحث	السنة	المفهوم
1	Gregory	2012:2	هي عدم قدرة الطرف المقابل أو عدم رغبته في سداد دفعة أو الوفاء بالتزاماته التعاقدية نتيجة تدهور جدارته الائتمانية او لتخلفه عن السداد.
2	Sylfan, Dian	2013:3	احتمالية خسارة القروض غير المسددة جزئيا او كليا بسبب تغير تصنيف الائتمان و اعادة هيكلته.
3	مصطفى، بوزيان	2015:149	المخاطرة التي تنجم عن عدم قدرة المقترض أو الجهة المصدرة للسند عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية ، وقد يترتب عليها خسائر كبيرة قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسات المالية.
4	سعيد ، سعيد	2016:112	هي مقياس عدم التأكد حول المردود المستقبلي من الاستثمار.
5	Abdulla	2017:7	خسائر ناجمة عن عدم قدرة المقترض أو رفضه سداد اصل الائتمان مع الفوائد المرتبة عليه في الوقت المتفق عليه.
6	الشمري	2018:67	هي عجز محتمل مرتبط بإمكانية قيام المقترض بسداد ما عليه من التزامات.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر المذكورة انفا.

ثانيا: أنواع المخاطرة الائتمانية :

يمكن تقسيم مخاطرة الائتمان التي يتعرض لها المصرف على ثلاث انواع هي (مطر وثيم ,42:2005) (Agyepong,2015:15) (الشمري, 57:2018):

1- **مخاطر العجز عن السداد** :هو عدم التزام احد الاطراف بالدفع اي (انخفاض قيمة الموجودات عن قيمة الديون المعلقة) وتقاس عبر فترة زمنية معينة لحالات العجز عن السداد .

2 – مخاطر تذبذب اسعار الفائدة: تحدث هذه المخاطرة نتيجة تذبذب اسعار الفائدة وعدم ملائمة استحقاقات المجودات والمطلوبات التي تمتلكها المصرفان تقلب اسعار الفائدة صعودا وهبوطا يعد دلالة واضحة على تغيير عوائد وقيمة موجودات ومطلوبات المصرف .

3-**مخاطر تجميد الاموال:** يقدم المصرف القروض للآخرين من اموال الودائع وبذلك يعد مدين وعند اي تعارض زمني بين تسديد القروض وسحب الودائع يؤدي الى تجميد الاموال وبهذا يتعرض المصرف الى الخطر منذ منح القروض الى حين تسديده ويزيد خطورة عندما تتعرض الاستثمارات من قصيرة الاجل الى طويلة الاجل.

اما (Halifu,2011:8) فقد صنف المخاطرة الائتمانية الى :

أ- **مخاطر النكول:** تنشأ من فشل المدين بالوفاء بالتزاماته المالية التعاقدية اتجاه دائنة سواء ما يتعلق بدفع الفائدة ام المبلغ المقترض.

ب- **مخاطر الجدارة الائتمانية:** تنشأ هذه المخاطرة بسبب انخفاض الجدارة الائتمانية للمقترض (المدين) والتي لم يكن للمقترض تقصير في ذلك.

ثالثا: أركان المخاطرة الائتمانية : تقوم المخاطرة الائتمانية على ثلاثة اركان (السيسي، 2004: 48-47):

1- **مراجعة المخاطرة الائتمانية:** يجب أن تكون مراجعة دورية للعملية الائتمانية وذلك للتحقق من عبر مدى الالتزام بالإجراءات والسياسات والمعايير الائتمانية، وتقييم مدى التعرض للمخاطرة الائتمانية وتقديم تقارير الى الادارة العليا للمصرف.

2-تحليل المخاطرة الائتمانية: تركز ادارة المخاطرة الائتمانية على طريقتين يمكن في ضوئها تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطرة للحد او التقليل منها وهما :

أ- **الطريقة التمييزية:** التي تقوم على فكرة تقويم المقترضين عبر اخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى صدقهم وتحديد الهدف من طلب الائتمان، و نوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية المقترض ورغبته في سداد قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له.

ب- **الطريقة التجريبية:** بعد التأكد من شخصية المقترض وملاء ته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الاتمان يجري إعطاء وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الاوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان وإن تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقا مما يساعد ادارة الائتمان في عملها

3-ادارة المخـــاطرة الائتمانيـــة: هـي عمليـة تقليـل التعـرض مـن مخـاطرة الائتمـان لـدى المصـارف المقبولـة مـن قبـل المقرضـين عنـد تمديـد الـدين (Naresh&Rao,2015:91) اذ تهـدف اداره المخـاطرة الـى (John,2010:113):

ا- تطوير الادوات التحليلية لتقييم مخاطرة الائتمان .

ب- تحافظ على موجودات المصرف وذلك لحماية مصالح المودعين والمستثمرين والدائنين.

جـ - التنوع في القروض والسلف وتحديد الضرر في جودة ومخاطرة الائتمان.

د- توفير الرقابة للحد والتقليل من الخسائر وايجاد الحلول لكل خطر.

هـ - التنظيم بين ادارة المصرف لضمان وجود البيانات كافة التي تخص المخاطرة .

ومـن اهـم الوثـائق التـي اصـدرتها لجنـة بـازل(1999)والتـي وضـحت فيهـا التطبيقـات السـليمة فـي ادارة مخـاطرة الائتمان (سعيد ، سعيد ،2016;113):

- انشاء بيئة مناسبه لإدارة مخاطرة الائتمان.
- العمل بموجب عملية منح ائتماني سليم.
- المحافظة على عملية ادارة وقياس وضبط الائتمان المناسب.
- ضمان الرقابة الكافية على المخاطرة الائتمانية وتفعيل دور المراقبين.

رابعـا: نتـائج المخـاطرة الائتمانيـة : إنَّ وجـود المخـاطرة الائتمانيـة داخـل المصـارف ينـتج عنـه مـا يـأتي (Greuning&Bratanovic,2009:161):

أ. **تعثـر التســهيلات الائتمانيــة:** تعـد التسـهيلات الائتمانيـة مـن اهـم العمليـات الاكثـر ربحيـة التـي تقـوم بهـا المصـارف حيـث تكـون مصـاحبة لمخـاطر كبيـرة تـؤثر بشـكل كبيـر علـى المصـرف قـد تـؤدي بـه الـى الافـلاس والانهيار .

ب. **فشــل المصــارف:** بـالرغم مـن الابتكـارات فـي الخـدمات الماليـة الا إنَّ المخـاطرة الائتمانيـة لاتـزال السـبب الـرئيس فـي فشـل المصـارف وذلـك لان اكثـر مـن 70% مـن ميزانيـة المصـرف العموميـة تتعلـق بجانـب ادارة المخاطر.

خامسـا: مؤشـرات المخـاطرة الائتمـاني : فـي هـذا البحـث جـرى اعتمـاد علـى نسـبتين مـن مؤشـرات المخـاطرة الائتمانيـة بمـا يـتلاءم مـع المعلومـات المتـوفرة (عبـد الرضـا ، 2019: 67) (Rose,2002,182-186)هي :

1-نسبة القروض و التسليفات / اجمالي الموجودات : تقيس هذه النسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت مخاطر التعرض الى عدم السداد.

2-نسبة القروض والتسليفات /اجمالي الودائع : تقيس هذه النسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع ، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل هذا على ارتفاع المخاطرة الائتمانية .

المطلب الثاني /الكفاءة المصرفية

أولا: مفهوم الكفاءة المصرفيةThe concept of banking efficiency

لا يختلف مفهوم الكفاءة من حيث المبدأ والمعنى في المؤسسات المصرفية عن المؤسسات الاقتصادية الاخرى ففي كلاهما دل على تحقيق اقصى المخرجات من الموارد المتاحة للمؤسسة بأقل تكلفة ممكنة. وتتحدد اهمية الكفاءة المصرفية للمصرف بكونها جزءا من الستراتيجيات والتخطيط الذي يقوم به اي مصرف وذلك من عبرها يجري توفير المعلومات اللازمة للإدارة الناجحة لمراجعة تقدم النشاط الحالي لتحديد وتخصيص اوجه القصور بشكل صحيح وتحسين العمليات لتحقيق الاستخدام الأفضل(Varesi,2015:261).وتعرف الكفاءة المصرفية على انها قدرة المصرف على استخدام موارده بأعلى درجات الكفاءة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الخدمات المصرفية. ويشار الى المؤسسة المصرفية الكفؤة على انها المؤسسة التي تستطيع توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من التكاليف ، اي التحكم الناجح في طاقتها المادية والبشرية من جهة وتحقيقها الحجم الامثل للمنتجات المالية من جهة اخرى (رايس وفاطمة الزهراء،2019:61) (45-41: & Shin Kim,2013) .

ثانيا: اهمية الكفاءة المصرفية The importance of banking efficiency

تتمثل أهمية الكفاءة المصرفية فيما يأتي (المحيسن،10-2006):

1- إنَّ الالتزام بمعايير الإقراض التي وضعت من قبل السلطات النقدية يؤدي إلى التخلص من القروض المتعثرة التي تؤثر على جودة الموجودات وعلية ربحية المصرف.

2 -ارتفاع معدلات الكفاءة للمصرف تؤدي إلى وجود إدارة كفؤة وفعالة تعمل على تخفيض المصاريف التشغيلية والمصاريف غير الضرورية مما تنعكس ايجابا على رفع صافي دخل المصرف.

3-البحث عن فرص استثمار جديدة لاستخدام الأموال المتاحة للمصرف وتحقيق أرباح أكبر بأقل تكلفة ممكنه عبر اتباع استراتيجية التنويع في الاستثمار لأجل توزيع مخاطر الاستثمار والتقليل من حدتها.

4-إنّ جمع العناصر المذكورة آنفا تعمل بمنظومة مصرفية واحدة ، تؤدي إلى الناتج الأساسي للكفاءة وهو تحقيق معدلات عالية من العائد، وجوهر هذا الأمر هو توجيه مصادر الأموال إلى الاستخدام الأمثل مما يؤدي إلى رفع معدلات الربحية والإبقاء على معدلات كافية من السيولة وهذا ما يجعل المصرف أكثر كفاءة.

ثالثا: أنواع الكفاءة المصرفية Types of banking proficiency

توجد هنالك عدة انواع للكفاءة المصرفية والتي يمكن ان تتمثل بالاتي :

1-الكفاءة الفنية او التقنية:

تعرف على انها كفاءة استثمار الموارد المتاحة من الناحية الفنية ، وتدل على انتاج اكبر مستوى من المخرجات باستخدام مستوى معين من المدخلات (Porcelli,2009:3). وكذلك توضح قدرة المصرف على تقديم خدمة من الإمكانات المتاحة له بشكل امثل، اي كيفية استخدام المدخلات من راس المال والعمل والموارد البشرية باقل حد ممكن لتقديم خدمة مصرفية جيدة . او استخدام نفس المدخلات في عناصر الانتاج لتحقيق انتاج اعلى ، او استخدام المزيد من المدخلات لتحقيق منتجات بمعدل اكبر من زيادة

المدخلات وهذا يحقق وفرة الحجم مما يدل على زيادة العائد على الحجم ، ومن ثمَّ تقليل مكونات الانتاج عند مستوى معين منه (عمايرة,2005:8).

2-**الكفاءة الحجمية:**

تعرف على انها قياس حجم انشطة الخدمات التي يقدمها المصرف بان تتناسب مع الحجم الامثل وانتاجيته الفعلية (جواد ،2013:27). ويمكن من عبرها معرفة الانتاج المفقود بسبب عدم الكفاءة .اذ إنَّ الوحدة الاقتصادية تعمل عند عائد الحجم الثابت والمتناقص والمتزايد ، فعند زيادة استخدام مدخلات عناصر الانتاج بنسبة معينة وزيادة الانتاج بالنسبة نفسها تكون حالة (عائد الحجم الثابت) (Daraio&Simar,2007:22). اما اذا كانت نسبة الزيادة في استخدام عناصر الانتاج اكبر من نسبة الزيادة في الانتاج في هذه الحالة يكون (عائد الحجم المتناقص) ، وعندما يكون نسبة الزيادة في استخدام عناصر الانتاج نسبة اكبر في الانتاج تسمى هذه الحالة (عائد الحجم المتزايد) (البلداوي و داوود ،2012:27).

3 -**الكفاءة الوظيفية (التخصصية):**

يقصد بها استخدام عناصر الانتاج بنسب صحيحة عند مستوى معين من الاسعار ، اي قدرة المصرف في استغلال المدخلات والمخرجات بنسبة مثلى ، والتركيز على مستوى اسعار المدخلات والمخرجات وعلى مستوى التكنولوجيا المستخدمة (Morris,2008:331-332). وتعد الكفاءة التخصصية الطريقة المثلى التي نحصل فيها على افضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة في ظل الاسعار والتكاليف المناسبة لهذه الموارد ، وتشير الى انتاج افضل مجموعة من السلع باستخدام مزيج من عناصر الانتاج (استخدام مزيج من المدخلات باقل تكلفة ممكنة) يؤدي اي خط انتاجي في اي عنصر من عناصر الانتاج الى انخفاض الانتاج ككل وهذا يعكس الكفاءة الفنية . وتتحقق الكفاءة الانتاجية في المصرف عندما يتمكن المصرف من انتاج حجم معين من المخرجات باقل تكلفة ممكنة (حسين، عبد الحميد، 2010:164).

رابعا : مؤشرات الكفاءة المصرفية Indicators of banking efficiency

جرى قياس الكفاءة المصرفية على وفق مجموعة من النسب والمؤشرات المالية وعل النحو الاتي

1- **نسب الربحية :**(Ehrhardt&Brigham,2011: 100).

ا- معدل العائد على الموجودات **ROA**= صافي الدخل / الموجودات ***100**

ب-معدل العائد على حق الملكية **ROE**= صافي الدخل / حق الملكية***100** .

2- **نسبة السيولة** (فهد،2009:64)

أ- نسبة الرصيد النقدي= الموجود النقدي/ اجمالي الودائع***100**

ب- نسبة السيولة النقدية =النقدية + الاستثمارات/ اجمالي الودائع***100**

3- **نسب كفاية راس المال** (الجلجاوي,2010:105)

أ- نسبة حق الملكية الى اجمالي الاستثمارات =حق الملكية/ اجمالي الاستثمارات ***100**

ب- نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات =حق الملكية / اجمالي الموجودات*100

4- نسب التوظيف (Rose,2002:61)

أ- معدل توظيف الموارد=اجمالي الاستثمارات/ اجمالي الودائع + حق الملكية*100

ب- نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع= اجمالي القروض / اجمالي الودائع*1

المبحث الثالث /الجانب التطبيقي

التحليل المالي لمتغيرات الدراسة

أولا: التحليل المالي للمخاطر الائتمانية :

1- **القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات:** تبين منح القروض والسلف الى اجمالي موجودات المصرف. وكلما ارتفعت النسبة فأنها تدل على حسن استخدام المصرف للأموال المتاحة لديه لتحقيق ربح لكنها في الوقت تدل على تحمل المصرف لمخاطرة عالية في حال عدم السداد من قبل المقترضين. ويبين الجدول (2) تفصيلا لمبالغ الودائع والقروض والتسليفات لمصرف بغداد .

جدول (2) القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات

السنة	القروض	الموجودات	القروض/ الموجودات
2010	180,781,791,000	961,062,610,000	0.188106154
2011	145,657,941,000	875,267,336,000	0.166415374
2012	137,255,287,000	1,300,654,984,000	0.105527822
2013	208,184,136,000	1,764,904,558,000	0.11795773
2014	226,699,673,000	1,827,505,325,000	0.124048707
2015	235,718,858,000	1,549,536,698,000	0.152122153
2016	132,603,000,000	1,282,452,000,000	0.103398022
2017	104,943,000,000	1,187,338,000,000	0.08838511
2018	161,954,726,000	1,113,538,558,000	0.145441507
2019	166,895,245,000	1,298,583,658,000	0.128520981
الوسط الحسابي	170,069,365,700	1,316,084,372,700	0.131992356
الانحراف المعياري	42789037043	315722621279.38	0.030932746

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول انف الذكر ما يأتي :

ا- بلغ الوسط الحسابي لأجمالي القروض والتسليفات الممنوحة من مصرف بغداد عبر مدة الدراسة **(170,069,365,700)** دينار ، بانحراف معياري **(42789037043)** دينار . يلاحظ أن القروض والتسليفات الممنوحة عبر السنوات (2010 و 2013 و2014 و2015) كانت اعلى من الوسط الحسابي للقروض ، فيما كانت القروض والتسليفات الممنوحة في السنوات الأخرى اقل من الوسط الحسابي . وهذا يؤشر ازدهار اعمال المصرف عبر

المدة المذكورة. ويمكن ملاحظة أن وتيرة منح القروض كانت متذبذبة ، فقد تزداد في سنه معينه ثم تقل في سنة اخرى، الامر الذي يؤشر عدم استقرار سياسة الإقراض في المصرف.

ب- بلغ الوسط الحسابي لأجمالي موجودات مصرف بغداد عبر مدة الدراسة **(1,316,084,372,700)** دينار ، بانحراف معياري **(315722621279.38)** دينار .

يلاحظ أن موجودات المصرف عبر السنوات (2013 و2014 و2015) كانت اعلى من الوسط الحسابي للموجودات، فيما كانت الموجودات في السنوات الأخرى اقل من الوسط الحسابي . وهذا يؤشر ارتفاع في قيمة المصرف عبر المدة المذكورة. ويمكن من عبر ملاحظة أن وتيرة ارتفاع قيمة المصرف لم تكن ثابتة ، فقد تزداد في سنه معينه ثم تنخفض في السنة التي تليها الامر الذي يشير عدم استقرار سياسة المصرف في إدارة موجوداته.

جـ – بلغ الوسط الحسابي لنسبة القروض الى الموجودات عبر مدة الدراسة **(0.131992356)** ، بانحراف معياري **(0.030932746)**. يلاحظ أن النسبة عبر السنوات (2010 و 2011 و2015 و2018) كانت اعلى من الوسط الحسابي ، فيما كانت النسبة في السنوات الأخرى اقل من الوسط الحسابي . وهذا يؤشر ارتفاع في مخاطرة المصرف عبر المدة المذكورة ، الامر الذي يؤشر عدم وجود سياسة واضحة لدى المصرف للتحوط من مخاطر الائتمان.

2- **القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع:** تبين نسبة منح القروض والسلف الى اجمالي ودائع المصرف. وكلما ارتفعت النسبة فأنها تدل على حسن استخدام المصرف الودائع المتاحة لديه لتحقيق ربح. لكنها في ذات الوقت تدل على تحمل المصرف لمخاطرة عالية في حال عدم السداد من قبل المقترضين في الوقت المحدد. ويبين الجدول (3) تفصيلا لمبالغ الودائع والقروض والتسليفات لمصرف بغداد .

جدول (3) القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع

السنة	القروض	الودائع	القروض/ الودائع
2010	180,781,791,000	804,668,378,000	0.224666205
2011	145,657,941,000	699,368,971,000	0.208270522
2012	137,255,287,000	1,046,719,009,000	0.131129067
2013	208,184,136,000	1,393,584,250,000	0.149387549
2014	226,699,673,000	1,491,373,966,000	0.152007262
2015	235,718,858,000	878,051,374,000	0.268456795
2016	132,603,000,000	827,295,716,000	0.160284887
2017	104,943,000,000	714,047,064,000	0.146969304
2018	161,954,726,000	782,173,539,000	0.207057281
2019	166,895,245,000	865,620,589,000	0.192804154
الوسط الحسابي	170,069,365,700	950290285600.00	0.184103303
الانحراف المعياري	42789037043	277756091066.48	0.043378649

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول الانف الذكر ما يأتي :

ا- بلغ الوسط الحسابي لأجمالي الودائع في مصرف بغداد عبر مدة الدراسة (**950290285600.00**) دينار ، بانحراف معياري (**950290285600.00**) دينار . يلاحظ أن الودائع عبر السنوات (2012 و 2013 و2014) كانت اعلى من الوسط الحسابي للودائع ، فيما كانت الودائع في السنوات الأخرى اقل من الوسط الحسابي . وهذا يؤشر الاقبال الكبير على المصرف عبر المدة المذكورة. ويمكن من عبر ملاحظة ان استقطاب الودائع لم يكن ثابتاً انما كان متذبذبا ، الامر الذي يؤشر عدم وجود سياسة واضحة لاستقطاب الودائع من قبل المصرف.

ب- بلغ الوسط الحسابي لنسبة القروض الى الودائع عبر مدة الدراسة (**0.184103303**) ، بانحراف معياري (**0.043378649**). يلاحظ أن النسبة عبر السنوات (2010 و 2011 و2015 و2018 و2019) كانت اعلى من الوسط الحسابي ، فيما كانت النسبة في السنوات الأخرى اقل من الوسط الحسابي . وهذا يؤشر ارتفاع في مخاطرة المصرف عبر المدة المذكورة. الامر الذي يؤشر عدم وجود سياسة واضحة لدى المصرف للتحوط من مخاطر الائتمان.

ثانيا: التحليل المالي للكفاءة المصرفية:

1- **العائد على حق الملكية** : تبين النسبة مقدار الربح المتحقق قياسا الى حق ملكية المصرف. وكلما ارتفعت النسبة فأنها تدل على أن استثمار المالكين في المصرف مربح ، الامر الذي يمكن أن يزيد من قيمة المصرف في السوق. ويبين الجدول (4) تفصيلا لذلك في مصرف بغداد .

جدول (4) العائد على حق الملكية

السنة	صافي الدخل	حق الملكية	صافي الدخل/ حق الملكية
2010	16,234,000,000	109,100,000,000	0.148799267
2011	24,967,000,000	118,787,915,000	0.210181313
2012	29,638,000,000	139,619,840,000	0.212276421
2013	38,814,000,000	207,252,848,000	0.187278488
2014	27,780,658,000	291,262,414,000	0.095380168
2015	5,716,622,000	292,419,198,000	0.019549407
2016	20,245,029,000	262,488,373,000	0.077127336
2017	6,122,480,000	282,821,705,000	0.021647843
2018	4,152,102,000	276,942,042,000	0.014992675
2019	7,525,892,000	258,659,872,000	0.029095708
الوسط الحسابي	18,119,578,300	223,935,420,700	0.101632863
الانحراف المعياري	12084471189	74403526643	0.081736488

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول انف الذكر ما يأتي :

ا- بلغ الوسط الحسابي لصافي الدخل عبر مدة الدراسة (**18,119,578,300**) دينار ، بانحراف معياري (**12084471189**) دينار . يلاحظ أن صافي الدخل عبر السنوات (**2011 و2012 و 2013 و2014 و2016**

) كانت اعلى من الوسط الحسابي للقروض ، فيما كان صافي الدخل في السنوات الأخرى اقل من الوسط الحسابي . وهذا يؤشر ازدهار اعمال المصرف عبر المدة المذكورة.

ب- بلغ الوسط الحسابي لحق الملكية في مصرف بغداد عبر مدة الدراسة (**223,935,420,700**) دينار ، بانحراف معياري (**74403526643**) دينار . يلاحظ أن حق الملكية عبر السنوات من 2014 الى 2019 كانت اعلى من الوسط الحسابي للموجودات، فيما كان حق الملكية في السنوات الأخرى اقل من الوسط الحسابي . وهذا يؤشر ارتفاع في قيمة المصرف عبر المدة المذكورة.

ج- بلغ الوسط الحسابي لنسبة صافي الدخل الى حق الملكية عبر مدة الدراسة (**0.101632863**) ، بانحراف معياري (**0.081736488**). يلاحظ أنَّ النسبة عبر السنوات (2010 و 2011 و2012 و 2013 و2014) كانت اعلى من الوسط الحسابي ، فيما كانت النسبة في السنوات الأخرى اقل من الوسط الحسابي . وهذا يؤشر ارتفاع في ربحية المصرف قياسا بحق الملكية عبر المدة المذكورة ، الامر الذي يؤشر عدم استقرار إيرادات المصرف

2- **العائد على الموجودات** : تبين النسبة مقدار الربح المتحقق قياسا الى موجودات المصرف. وكلما ارتفعت النسبة مؤشر جيد ، الامر الذي يمكن أن يزيد من قيمة المصرف في السوق. ويبين الجدول (5) ذلك:

جدول (5) العائد على الموجودات

السنة	صافي الدخل	الموجودات	صافي الدخل/ الموجودات
2010	16,234,000,000	961,062,610,000	0.016891719
2011	24,967,000,000	875,267,336,000	0.028524999
2012	29,638,000,000	1,300,654,984,000	0.022786981
2013	38,814,000,000	1,764,904,558,000	0.021992124
2014	27,780,658,000	1,827,505,325,000	0.01520141
2015	5,716,622,000	1,549,536,698,000	0.003689246
2016	20,245,029,000	1,282,452,000,000	0.015786188
2017	6,122,480,000	1,187,338,000,000	0.005156476
2018	4,152,102,000	1,113,538,558,000	0.003728746
2019	7,525,892,000	1,298,583,658,000	0.005795462
الوسط الحسابي	18,119,578,300	1,316,084,372,700	0.016891719
الانحراف المعياري	12084471189	315722621279.38	0.028524999

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول انف الذكر ما يأتي :

ا- بلغ الوسط الحسابي للموجودات في مصرف بغداد عبر مدة الدراسة **(1,316,084,372,700)** دينار ، بانحراف معياري **(315722621279.38)** دينار . يلاحظ أن قيمة الموجودات عبر السنوات من 2012 الى 2015 كانت اعلى من الوسط الحسابي للموجودات، فيما كان حق الملكية في السنوات الأخرى اقل من الوسط الحسابي. وهذا مؤشر جيد.

ب- بلغ الوسط الحسابي لنسبة صافي الدخل الى حق الموجودات عبر مدة الدراسة **(0.016891719)** ، بانحراف معياري **(0.028524999)**. يلاحظ أن النسبة عبر السنوات (2010 و 2011 و2012 و 2013 و2014) كانت اعلى من الوسط الحسابي ، فيما كانت النسبة في السنوات الأخرى اقل من الوسط الحسابي . وهذا يؤشر ارتفاع في ربحية المصرف قياسا بحق الملكية عبر المدة المذكورة ، الامر الذي يؤشر عدم استقرار إيرادات المصرف

3- **نسبة الرصيد النقدي** : تبين النسبة مقدار النقدية المملوكة للمصرف الى اجمالي الودائع. وكلما ارتفعت النسبة تعد مؤشر غير جيد لأنه يدل على عدم استثمار الودائع في موجودات مربحة، الامر الذي يمكن أن يقلل من قيمة المصرف في السوق. ويبين الجدول (6) تفصيلا لذلك في مصرف بغداد

جدول (6) نسب النقدية الى اجمالي الودائع

السنة	النقدية	الودائع	النقدية / الودائع
2010	5,718,223,000	804,668,378,000	0.00710631
2011	457,387,463,000	699,368,971,000	0.654000223
2012	812,391,897,000	1,046,719,009,000	0.776131789
2013	1,014,698,200,000	1,393,584,250,000	0.728121174
2014	992,408,943,000	1,491,373,966,000	0.665432659
2015	870,879,623,000	878,051,374,000	0.991832197
2016	602,844,000,000	827,295,716,000	0.728692278
2017	563,131,000,000	714,047,064,000	0.788646895
2018	788,700,737,000	782,173,539,000	1.008344949
2019	886,625,498,000	865,620,589,000	1.024265722
الوسط الحسابي	699,478,558,400	950,290,285,600	1
الانحراف المعياري	305163772025.78	277756091066.48	0.29

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول انف الذكر ما يأتي :

ا- بلغ الوسط الحسابي للنقدية في مصرف بغداد عبر مدة الدراسة **(699,478,558,400)** دينار ، بانحراف معياري **(305163772025.78)** دينار . يلاحظ أن قيمة النقدية عبر السنوات (2012 و2013 و2014 و2015 و2018 و2019) كانت اعلى من الوسط الحسابي للموجودات، فيما كانت النقدية في السنوات الأخرى اقل من الوسط الحسابي. وهذا يدل على أنَّ عدم استثمار المصرف للودائع وتركها سائلة.

ب- بلغ الوسط الحسابي لنسبة النقدية الى الودائع عبر مدة الدراسة **(1)** ، بانحراف معياري **(0.29)**. يلاحظ أنَّ النسبة عبر السنوات (2018 و 2019) كانت اعلى من الوسط الحسابي ، فيما كانت النسبة في السنوات الأخرى اقل من الوسط الحسابي .

4- **نسبة السيولة القانونية** : تبين النسبة مقدار النقدية المملوكة للمصرف والاستثمارات الى اجمالي الودائع. وكلما ارتفعت النسبة تعد مؤشر غير جيد لأنه يدل على عدم استثمار الودائع في موجودات مربحة، الامر الذي يمكن أنْ يقلل من قيمة المصرف في السوق. ويبين الجدول (7) تفصيلا لذلك

جدول (7) النقدية والاستثمارات الى اجمالي الودائع

السنة	النقدية والاستثمارات	الودائع	نسبة السيولة القانونية
2010	701361503000.00	804668378000.00	0.87
2011	696515512000.00	699368971000.00	1.00
2012	1051519945000.00	1046719009000.00	1.00
2013	1424875710000.00	1393584250000.00	1.00
2014	1447430692000.00	1491373966000.00	0.97
2015	1129171507000.00	878051374000.00	1.29
2016	92742000000.00	827295716000.00	0.11
2017	845305000000.00	714047064000.00	1.18
2018	793917036000.00	782173539000.00	1.02
2019	892195230000.00	865620589000.00	1.03
الوسط الحسابي	907503413500.00	950290285600.00	0.95
الانحراف المعياري	393971862408.33	277756091066.48	0.32

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول انف الذكر ما يأتي :

ا- بلغ الوسط الحساب النقدية والاستثمارات في مصرف بغداد عبر مدة الدراسة (**907503413500.00**) دينار ، بانحراف معياري (**393971862408.33**) دينار . يلاحظ أن قيمة النقدية والاستثمارات عبر السنوات (2012 و2013 و2014 و2015) كانت اعلى من الوسط الحسابي للموجودات، فيما كانت النقدية في السنوات الأخرى اقل من الوسط الحسابي. وهذا يدل على عدم استثمار المصرف للودائع وتركها سائلة في تلك السنوات.

ب- بلغ الوسط الحسابي لنسبة السيولة القانونية عبر مدة الدراسة (**0.95**) ، بانحراف معياري (**0.32**). يلاحظ أن النسبة في معظم سنوات الدراسة كانت اعلى من الوسط الحسابي مما يدل على تجميد الأموال في سيولة نقدية لا تدر ايرادا للمصرف .

5- **نسبة حق الملكية الى الاستثمارات** : تبين النسبة مقدار حق الملكية الى الاستثمارات. ويبين الجدول (8) ذلك:

جدول (8) نسبة حق الملكية الى الاستثمارات

السنة	حق الملكية	الاستثمارات	حق الملكية/ الاستثمارات
2010	109,100,000,000	129,539,147,000	0.842216446
2011	118,787,915,000	185,465,080,000	0.640486889
2012	139,619,840,000	239,128,048,000	0.583870613
2013	207,252,848,000	410,177,510,000	0.505275991
2014	291,262,414,000	455,021,749,000	0.640106577
2015	292,419,198,000	258,837,884,000	1.12973879
2016	262,488,373,000	324,898,000,000	0.807910092
2017	282,821,705,000	282,174,000,000	1.00229541
2018	276,942,042,000	5,216,299,000	53.09167323
2019	258,659,872,000	5,569,732,000	46.44027253
الوسط الحسابي	223,935,420,700	229,602,744,900	11
الانحراف المعياري	74403526643	152283451178.41	20.71922419

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول انف الذكر ما يأتي :

ا- بلغ الوسط الحسابي للاستثمارات في مصرف بغداد عبر مدة الدراسة **(229,602,744,900)** دينار ، بانحراف معياري **(152283451178.41)** دينار . يلاحظ أن قيمة الاستثمارات عبر السنوات من 2010 الى 2017 كانت اعلى من الوسط الحسابي ، فيما كانت في السنوات الأخرى اقل من الوسط الحسابي. وهذا يدل على عدم استثمار المصرف للودائع وتركها سائلة في تلك السنوات.

ب- بلغ الوسط الحسابي لنسبة حق الملكية الى الاستثمارات عبر مدة الدراسة **(11)** ، بانحراف معياري **(20.71922419)**. يلاحظ أن النسبة في معظم سنوات الدراسة كانت اقل من الوسط الحسابي عدا السنتين 2018 و2019 .

6- **نسبة حق الملكية الى الموجودات** : تبين النسبة مقدار حق الملكية الى الموجودات. ويبين الجدول (9) ذلك:

جدول (9) نسبة حق الملكية الى الموجودات

السنة	حق الملكية	الموجودات	حق الملكية/ الموجودات
2010	109,100,000,000	961,062,610,000	0.11352018
2011	118,787,915,000	875,267,336,000	0.135716152
2012	139,619,840,000	1,300,654,984,000	0.107345793
2013	207,252,848,000	1,764,904,558,000	0.117430006
2014	291,262,414,000	1,827,505,325,000	0.159377054
2015	292,419,198,000	1,549,536,698,000	0.188713955
2016	262,488,373,000	1,282,452,000,000	0.204676957
2017	282,821,705,000	1,187,338,000,000	0.238198142
2018	276,942,042,000	1,113,538,558,000	0.248704493
2019	258,659,872,000	1,298,583,658,000	0.213264691
الوسط الحسابي	223,935,420,700	1316084372700.00	0.17
الانحراف المعياري	74403526643	315722621279.38	0.05

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أنف الذكر ما يأتي : بلغ الوسط الحسابي لنسبة حق الملكية الى الموجودات في مصرف بغداد عبر مدة الدراسة **(0.17)** ، بانحراف معياري **(0.05)** دينار . يلاحظ أن قيمة النسبة عبر السنوات من **2014** الى **2019** كانت اعلى من الوسط الحسابي ، فيما كانت في السنوات الأخرى اقل من الوسط الحسابي.

7- **معدل التوظيف** : تبين النسبة مقدار الاستثمارات الى حق الملكية والودائع. ويبين الجدول (10) ذلك.

جدول (10) الاستثمارات الى حق الملكية والودائع

السنة	الاستثمارات	الودائع+ حق الملكية	الاستثمارات/الودائع+حق الملكية
2010	129539147000.00	913768378000.00	0.14
2011	185465080000.00	818156886000.00	0.23
2012	239128048000.00	1186338849000.00	0.20
2013	410177510000.00	1600837098000.00	0.26
2014	455021749000.00	1782636380000.00	0.26
2015	258837884000.00	1170470572000.00	0.22
2016	324898000000.00	1089784089000.00	0.30
2017	282174000000.00	996868769000.00	0.28
2018	5216299000.00	1059115581000.00	0.004
2019	5569732000.00	1124280461000.00	0.005
الوسط الحسابي	229602744900.00	1174225706300.00	0.14
الانحراف المعياري	152283451178.41	298379962786.14	0.23

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

ويتبين من الجدول : ا- بلغ الوسط الحسابي للودائع + حق الملكية في مصرف بغداد عبر مدة الدراسة **(1174225706300.00)** دينار، بانحراف معياري **(298379962786.14)** دينار. يلاحظ أن القيمة عبر السنوات من 2012 الى 2014 كانت اعلى من الوسط الحسابي، فيما كانت في السنوات الأخرى اقل .

ب- بلغ الوسط الحسابي لنسبة الاستثمارات الى الودائع وحق الملكية في مصرف بغداد عبر مدة الدراسة **(0.14)**، بانحراف معياري **(0.23)** دينار. يلاحظ أن قيمة النسبة عبر السنوات 2018 و2019 كانت اقل من الوسط الحسابي، فيما كانت في السنوات الأخرى اعلى او مساوية للوسط الحسابي.

ثانيا: التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة استخدم الباحث معامل الانحدار البسيط من اجل اختبار تأثير المخاطر الائتمانية في الكفاءة المصرفية وكما يأتي:

الفرضية الرئيسة الأولى : لا تؤثر نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع في الكفاءة المصرفية

ولقد انبثق عنها الفرضيات الفرعية الاتية :

1- لا تؤثر نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع في نسبة العائد على حق الملكية
2- لا تؤثر نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع في نسبة العائد على الودائع
3- لا تؤثر نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع في نسبة الرصيد النقدي
4- لا تؤثر نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع في نسبة السيولة القانونية
5- لا تؤثر نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع في نسبة حق الملكية الى الاستثمارات
6- لا تؤثر نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع في نسبة حق الملكية الى الودائع
7- لا تؤثر نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع في معدل التوظيف

يبين الجدول الاتي معاملات الانحدار البسيط الذي اختبر الفرضية السابقة.

جدول (11) معاملات الانحدار البسيط لنسب القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع

المتغير المستقل / المتغير التابع	نسبة القروض والتسليفات الى الودائع		قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها		معامل التحديد R^2
	α	β	قيمة t	مستوى المعنوية	
العائد على حق الملكية	0.21	-0.60	-0.94	0.37	0.10
العائد على الودائع	0.02	-0.07	-1.04	0.33	0.12
نسبة الرصيد النقدي	0.76	-0.15	-0.04	0.95	0.001
نسبة السيولة القانونية	0.57	2.04	0.83	0.43	0.08
حق الملكية الى الاستثمارات	-7.23	97	0.57	0.57	0.04
حق الملكية الى الودائع	0.14	0.17	0.37	0.72	0.02
معدل التوظيف	0.36	-0.93	-1.12	0.29	0.14

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول انف الذكر الاتي:

1- إنّ نسبة القروض والتسليفات الى الودائع تؤثر بصورة عكسية في نسبة العائد الى حق الملكية وبمقدار (**0.60-**)، وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (5%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-0.94). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.10)، ويدل على ذلك أن نسبة القروض والتسليفات الى الودائع تفسر ما نسبته (10%) من التغيرات التي تطرأ على العائد الى حق الملكية، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج. لذا يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية الأولى.

2- إنَّ نسبة القروض والتسليفات الى الودائع تؤثر بصورة عكسية في نسبة العائد على الودائع وبمقدار (**0.07-**)، وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (5%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-1.04). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.12)، ويدل ذلك أنَّ نسبة القروض والتسليفات الى الودائع تفسر ما نسبته (12%) من التغيرات التي تطرأ على نسبة العائد على الودائع، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج. عليه يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية الثانية.

3- إنّ نسبة القروض والتسليفات الى الودائع تؤثر بصورة عكسية في نسبة الرصيد النقدي وبمقدار (**0.15-**)، وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (5%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-0.04). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.001)، ويدل ذلك أنَّ نسبة القروض والتسليفات الى الودائع تفسر ما نسبته (0.1%) من التغيرات التي تطرأ على نسبة الرصيد النقدي ، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج. عليه يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية الثالثة.

4- إنَّ نسبة القروض والتسليفات الى الودائع تؤثر بصورة ايجابية في نسبة السيولة القانونية وبمقدار **(2.04)**، وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (5%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (0.83). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.08)، ويدلُّ ذلك أنّ نسبة القروض والتسليفات الى الودائع تفسر ما نسبته (8%) من التغيرات التي تطرأ على نسبة السيولة القانونية ، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج. عليه يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية الرابعة.

5- إنَّ نسبة القروض والتسليفات الى الودائع تؤثر بصورة ايجابية في نسبة حق الملكية الى الاستثمارات وبمقدار **(97)**، وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (5%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (0.57). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.04)، ويدل ذلك أنّ نسبة القروض والتسليفات الى الودائع تفسر ما نسبته (4%) من التغيرات التي تطرأ على نسبة حق الملكية الى الاستثمارات ، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج. عليه يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية الخامسة.

6- إنَّ نسبة القروض والتسليفات الى الودائع تؤثر بصورة ايجابية في نسبة حق الملكية الى الودائع وبمقدار **(0.17)**، وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (5%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (0.37). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.02)، ويدل ذلك أن نسبة القروض والتسليفات الى الودائع تفسر ما نسبته (2%) من التغيرات التي تطرأ على نسبة حق الملكية الى الودائع، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج. عليه تستدل الباحثة على عدم رفض الفرضية الفرعية السادسة.

7- إنّ نسبة القروض والتسليفات الى الودائع تؤثر بصورة سلبية في معدل التوظيف وبمقدار **(0.93-)**، وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (5%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (1.12-). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.14)، ويدل ذلك على أن نسبة القروض والتسليفات الى الودائع تفسر ما نسبته (14%) من التغيرات التي تطرأ على معدل التوظيف، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج. عليه يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية السابعة.

إنَّ النتائج انفة الذكر تدفع الباحث الى عدم رفض فرضية الفرضية الرئيسة الاولى بمعنى (لا تؤثر نسبة القروض والتسليفات الى الودائع في الكفاءة المصرفية).

الفرضية الرئيسة الثانية : لا تؤثر نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات في الكفاءة المصرفية

ولقد انبثق عنها الفرضيات الفرعية الاتية :

1- لا تؤثر نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات في نسبة العائد على حق الملكية
2- لا تؤثر نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات في نسبة العائد على الموجودات
3- لا تؤثر نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات في نسبة الرصيد النقدي
4- لا تؤثر نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات في نسبة السيولة القانونية
5- لا تؤثر نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات في نسبة حق الملكية الى الاستثمارات
6- لا تؤثر نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات في نسبة حق الملكية الى الموجودات

7- لا تؤثر نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات في معدل التوظيف

يبين الجدول انف الذكر معاملات الانحدار البسيط الذي اختبر الفرضية السابقة

جدول (12) معاملات الانحدار البسيط لنسب القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات

المتغير المستقل / المتغير التابع	نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات		قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها		معامل التحديد R^2
	α	β	قيمة t	مستوى المعنوية	
العائد على حق الملكية	0.04	0.46	0.49	0.63	0.03
العائد على الموجودات	0.009	0.04	0.37	0.72	0.02
نسبة الرصيد النقدي	1.32	-4.45	-1.51	0.17	0.22
نسبة السيولة القانونية	0.700	1.88	0.53	0.61	0.03
حق الملكية الى الاستثمارات	2.13	64	0.27	0.79	0.009
حق الملكية الى الموجودات	0.24	-0.52	-0.92	0.38	0.10
معدل التوظيف	0.37	-1.36	-1.70	0.27	0.14

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول آنف الذكر الاتي:

1- إنَّ نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات تؤثر بصورة ايجابية في نسبة العائد الى حق الملكية وبمقدار **(0.46)**، وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (5%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (0.49). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.03)، ويدل ذلك على إنَّ نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات تفسر ما نسبته (3%) من التغيرات التي تطرأ على العائد الى حق الملكية، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج. عليه يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية الأولى.

2- إنَّ نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات تؤثر بصورة ايجابية في نسبة العائد على الموجودات وبمقدار **(0.04)**، وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (5%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (0.37). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.02)، ويدل ذلك على أنَّ نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات تفسر ما نسبته (2%) من التغيرات التي تطرأ على نسبة العائد على الموجودات، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج. عليه يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية الثانية.

3- إنَّ نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات تؤثر بصورة عكسية في نسبة الرصيد النقدي وبمقدار **(-4.45)**، وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (5%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-1.15). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.22)، ويدل ذلك على أنَّ نسبة القروض والتسليفات الى

الموجودات تفسر ما نسبته (22%) من التغيرات التي تطرأ على نسبة الرصيد النقدي ، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج. عليه يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية الثالثة.

4- إنَّ نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات تؤثر بصورة ايجابية في نسبة السيولة القانونية وبمقدار **(1.88)**، وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (5%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (0.53). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.03)، ويدل ذلك على أنَّ نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات تفسر ما نسبته (3%) من التغيرات التي تطرأ على نسبة السيولة القانونية ، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج. عليه يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية الرابعة.

5- إنَّ نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات تؤثر بصورة ايجابية في نسبة حق الملكية الى الاستثمارات وبمقدار **(64)**، وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (5%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (0.27). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.009)، ويدل ذلك على أن نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات تفسر ما نسبته (0.9%) من التغيرات التي تطرأ على نسبة حق الملكية الى الاستثمارات ، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج. عليه يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية الخامسة.

6- أنَّ نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات تؤثر بصورة سلبية في نسبة حق الملكية الى الموجودات وبمقدار **(-0.52)**، وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (5%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-0.92). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.10)، ويدل ذلك على أنَّ نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات تفسر ما نسبته (10%) من التغيرات التي تطرأ على نسبة حق الملكية الى الموجودات ، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج. عليه يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية السادسة.

7- إنَّ نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات تؤثر بصورة سلبية في معدل التوظيف وبمقدار **(-1.36)**، وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (5%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-1.70). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.14)، ويدل ذلك على أنَّ نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات تفسر ما نسبته (14%) من التغيرات التي تطرأ على معدل التوظيف، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج. عليه يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية السابعة.

إنَّ النتائج آنفة الذكر تدفع الباحث الى عدم رفض فرضية الفرضية الرئيسة الاولى بمعنى (لا تؤثر نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات في الكفاءة المصرفية).

المبحث الرابع /الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

1. تتأثر المصارف التجارية الخاصة في العراق بالظروف المستمرة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مما يجعل العمل المصرفي ينطوي على مخاطر اكثر من باقي الدول.

2. اظهرت نتائج التحليل المالي ان مصرف بغداد حقق اعلى نسبة قروض وتسليفات الى القروض عبر السنوات (2010 و 2013 و2014 و2015) بينما كانت اقل في السنوات الأخرى ، وهذا يشير الى عدم استقرار سياسة الاقراض في المصرف .
3. اظهرت نتائج التحليل المالي لنسبة اجمالي القروض الى الموجودات ونسبة اجمالي القروض الى الودائع ان هذه النسب كانت عبر السنوات (2010 و 2011 و2015 و2،2018–2019) اعلى من السنوات الأخرى . وهذا يؤشر ارتفاع في مخاطرة المصرف عبر المدة المذكورة. اي ان ارتفاع او انخفاض النسبة لم تكن ثابتة انما كانت متذبذبة ، الامر الذي يؤشر عدم وجود سياسة واضحة لدى المصرف للتحوط من مخاطر الائتمان.
4. اظهرت نتائج التحليل المالي لأجمالي الودائع في مصرف بغداد عبر السنوات (2012 و 2013 و2014) كانت اعلى من الودائع في السنوات الأخرى . وهذا يدل على أنَّ استقطاب الودائع لم يكن ثابتا ، الامر الذي يشير عدم وجود سياسة واضحة لاستقطاب الودائع من قبل المصرف.
5. اظهرت نتائج التحليل المالي أن صافي الدخل عبر السنوات **(2011 و2012 و 2013 و2014 و2016)** كان اعلى من بقية السنوات الأخرى . وهذا يشير الى ازدهار اعمال المصرف عبر المدة المذكورة.
6. اظهرت نتائج التحليل المالي أنّ قيمة النقدية والاستثمارات عبر السنوات (2012 و2013 و2014) كانت اعلى من السنوات الأخرى . وهذا يدل على عدم استثمار المصرف للودائع وتركها سائلة.
7. اظهرت نتائج التحليل الإحصائي أنّ نسبة القروض والتسليفات الى الودائع تؤثر بصورة عكسية في كل من نسبة العائد الى حق الملكية ، نسبة العائد على الودائع ، نسبة الرصيد النقدي ونسبة معدل التوظيف، بينما تؤثر بصورة ايجابية في كل من نسبة السيولة القانونية ، نسبة حق الملكية الى الاستثمارات ونسبة حق الملكية الى الودائع.
8. اظهرت نتائج التحليل الإحصائي أنَّ نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات تؤثر بصورة ايجابية في كل من نسبة العائد الى حق الملكية ، نسبة العائد على الموجودات ،نسبة السيولة القانونية ونسبة حق الملكية الى الاستثمارات وتؤثر بصورة سلبية في كل من نسبة الرصيد النقدي ، نسبة حق الملكية الى الموجودات ونسبة معدل التوظيف.

ثانيا : التوصيات

1- ضرورة العمل وفق مقررات لجنة بازل 3 والتي تعد بمثابة منهج يجب على المصارف اتباعه من اجل توفير الحماية اللازمة للمصرف ضد المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها وتحقيق الاستقرار من عبر ما وفرته هذه اللجنة من اليات مناسبة لمواجهة المخاطرة.
2- ضرورة الاهتمام بقسم ادارة المخاطرة وتوفير قاعدة بيانات رصينة عن مختلف الزبائن المتعاملين مع المصرف وتحديثها باستمرار والتأكد من صحة المعلومات التي يقدمها الزبون من عبر اخذ فكرة عامة عن حالتهم الاجتماعية ومدى صدقهم وتحديد الهدف من طلب الائتمان.
3- الاهتمام بسياسة منح الائتمان المصرفي وبالأخص القروض الممنوحة على المدى الطويل واتباع انظمة واجراءات متطورة وحديثة في كيفية تحصيل اقساط الائتمان من الزبون في موعدها المحدد.

4- اخذ الضمانات المطلوبة من الزبائن والتي يجب أن تكون ضمانات رسمية واصولية وأن تكون بمستوى الائتمان الممنوح للزبون واستخدامها في حالة عدم ايفاء الزبون بتسديد القروض والفوائد المترتبة عليه.

5- قيام ادارة المصرف برسم سياسة ائتمانية متوازنة بين الارباح التي تسعى الى تحقيقها وتقليل المخاطرة الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها الى ادنى حد ممكن .

6- ضمان الرقابة الكافية على المخاطرة الائتمانية وتفعيل دور المراقبين من عبر اجراء مراقبه دوريه للزبائن للتأكد مدى الالتزام بالإجراءات الائتمانية وتسديد اقساط الائتمان في الوقت المخصص لها.

المصادر

اولا: المصادر العربية

ا- الكتب

1. **السيسي صلاح الدين، قضايا مصرفية معاصرة /دراسة تطبيقية للائتمان المصرفي" ، الطبعة الاولى ،القاهرة ، دار الفكر العربي،**2004.
2. **الشمري، صادق راشد ، "إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات"، دار اليازوري للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى ، لبنان ، بيروت،**2018.
3. **مصطفى ، عبد اللطيف ، وبوزيان ،محمد ، "أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ط1، لبنان بيروت**2015.
4. **مطر ،محمد ، وثيم فايز،" ادارة المحافظ الاستثمارية" ، دار وائل للنش والتوزيع ،طبعة الاولى ،عمان ،الأردن،** 2005.

ب-الرسائل والمطاريح العربية:

1- **الجليحاوي ، زينب جواد عبيد غالي ، اثر الخدمات المصرفية غير المربحة على الاداء المصرفي : دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الحكومية في العراق) الرافدين – الرشيد (رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد –جامعة كربلاء ،**2010.
2- **جواد ، لمعان عباس محمود، "قياس كفاءة مكاتب المفتشين العموميين باستعمال تحليل تطويق البيانات (DEA)" ، بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد، قسم ادارة اعمال ،جامعة بغداد، العراق،**2013.
3- **عمايرة ،خالد عبد المصلح ،"اثر اداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية –دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الاردن" ، اطروحة دكتوراه مقدمه الى الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،عمان ،الاردن** ،2005.
4- **فهد ، نصر حمود مزنان ، "اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية : دراسة مقارنة في عينة من المصارف التجارية العراقية والاردنية للمدة (1980- 2004) ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الكوفة ، العراق ،**2007.

5- المحسين ، طارق عبد الله ،" اثر الكفاءة على الجهاز المصرفي الأردني- دراسة قياسية (1979-2004)"، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن،2006 .

6- اليساري ،هاشم ،احمد مهدي "تقويم كفاءة القطاع المصرفي العراقي وتأثيره في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد -جامعة كربلاء ،2020.

ج- الدوريات والمؤتمرات:

1- حسين، محمود احمد وعبد الحميد، مظهر خالد ، قياس كفاءة اداء المؤسسات التعليمية باستخدام (تحليل البيانات التطويقي)" ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد6 ،العدد 17 ،العراق ،2010.

2- رايس، حدة وفاطمة الزهراء، نوي ،" قياس الكفاءة باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي : دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004-2008)" ،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات العدد26, المجلد الاول ، فلسطين,2009.

3- سعيد ، عبد السلام لفته، و سعيد، بلال نوري ، " المخاطرة الائتمانية وانعكاسها على الربحية :دراسة تطبيقيه على مصرفي Barclays,HSBC ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 108،2016.

4- عبد الرضا ،مصطفى سلام ،" المخاطرة الائتمانية واثرها على السيولة المصرفية : دراسة تطبيقيه بين مصرفي الوطني الاسلامي والتجارة العراقي " ، بحث مقدم الى جامعة الفرات الاوسط التقنية/ المعهد التقني بابل،2019.

5- البلداوي ,علاء عبد الكريم ,وداوود, فضيلة سلمان, قياس كفاءة جودة خدمات المراكز الصحية في محافظة كربلاء باستخدام نماذج التحليل التطويقي للبيانات (DEA),مجلة دراسات محاسبية ومالية ,جامعة بغداد ,المجلد السابع , العدد 20, 2012.

ثانيا: المصادر الأجنبية

A-Books

1. Daraio C. and Simar L, "Advanced Robust and Nonparametric Methods in Efficiency Analysis Methodology and Applications ",Springer ,New York,2007.
2. Ehrhardt Michael C. & Brigham Eugene F.," Financial Management: Theory Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management", 3rd, ed.,The World Bank, Washington, ,2011 .
3. Gregory ,Jon, Counterparty "Credit Risk The New Challenge for Global Financial Markets", John Wiley & Sons Lid,2012.
4. Greuning, Hennie van& Bratanovic, Sonja B, "Analyzing Banking Risk: A
5. John Fraser, Betty J. Simkins," Enterprise Risk Management", John Wiley & Sons, Inc Hoboken, New Jersey,2010.
6. Rose, Peter Sylvia,"Commercial Bank management, Measuring &Evaluating Bank Performance", International Edition, Mc Graw-Hill, New York,2002.

7. sylfan butili, Dian kujan bwshnr, "The Handbook of Credit Risk Management Originating, Assessing, and Managing Credit Exposures", Johan Wiley & Sons ،Inc,Sylvain Bouteille Diane Coogan-Pushner,2013.

B-Journals and Periodicals

1- Abdulla ,Rahman, Abdulla , "**The Relationship between Solvency Ratiosand Profitability Ratios: Analytical Study in Food Industrial Companies listed in Amman Bursa**", International Journal of Economics and Financial Issues , Vol 7 , Issue 2 , 2017.

2- Morris, David, "Domain and Domain Economics in E-Learning Studies in Higher Education" , Vol.33,No.3, france,2008.

3- Naresh,Choppari&Rao,Rajeshwar,"Credit Risk management practices of endian Commercial Banks",Vol.3Issue1,2015.

4- Porcelli ,Francesco, "Measurement of Tehnical Efficiency", A brief survey on parametric and non-parametric techniques, Journal,2009.

5- Shin ,Dong Jin ,Kim ,Brian H.S: "Bank Consolidation and Competitiveness", Empirical evidence from the Korean Banking Industry, Journal of Asian Economics, Technology Journal,2013.

6- Saeed,Muhammad Sajid,Zahid," "The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Banks"Journal of Business& Financial Affairs,2016.

7- Varesi, Linbita, "Measuring Banking Efficiency during Crisis period Using Data Envelopment Analysis: Western Balkan Case", Vo14 , NO1,2015.

C. Thesis

1. Agyepong, Benjamin , **An assessment of credit risk management practices of agricultural development bank limited** , A thesis of masters of business administration, University of science and technology in partial,2015.

2. Halifu,Maierdan,**Counterparty Credit Risk INEnergt Commodity Forwards,master thesis, university of Gothenburg,** schooi of business,economics andalw,2011.

3. Sunmantyo,Riwi& Tanca Tresn,Wayan Nur Aziz," "Bank Efficien Anaiysis and Stock Return in Indonesia Stokck Exchange(IDX)", Depatment of Economics, Faculty of Economics and Business ,Sebelas Maret, University, 2017